قواعد الاختصار المنهجي في التأليف

للدكتور: عبدالغني أحمد جبر مزهر[1]

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وبعد:

فإن (الاختصار) فن من فنون التأليف ، ونوع من أنواع التصنيف، له فوائد متعددة إذا أحسن مسلكه ، وله عيوب كثيرة إذا أُسيء استعماله. وعلى رغم كثرة المختصرات وتعددها في شتى العلوم ، فإنني لم أجد مؤلفاً مستقلاً تناول بالبيان قواعد الاختصار، وأسسه، وضوابطه ، التي ينبغي أن يراعيها المختصر ، حتى لا يكون عمله تشويهاً للكتاب (الأصل) ، وإضراراً بمقصد مصنفه ، وإفساداً لعمله ، وطمساً للفوائد التي قصد إبرازها من مصنفه .

وقد قمت في هذا البحث بمحاولة إبراز هذه القواعد وتأصيلها، وإلقاء الضوء على فوائد الاختصار، وعيوبه، وصوره المختلفة، مستفيداً من أقوال العلماء ، ومنثور فوائدهم، خاصة في مقدمات كتبهم .

وقد رُمت بيان ذلك بالإيجاز الممكن ، وإلا فمجال الإطالة في

---

(١) أستاذ الحديث المساعد بكلية التربية للبنات بالرياض ـ الأقسام الأدبية.

هذا البحث قائم ، من التوسع في ذكر نماذج من المختصرات في العلوم المختلفة، والموازنة بين المصنفات الأصلية ومختصراتها ، لإظهار مزايا أو عيوب هذه المختصرات ، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالبحث . لكن لعل في هذا ما يغني اختصاره عن إكثاره. وأسأل الله تعالى التوفيق لحسن القصد، والعلم والعمل.

طرق التصنيف ومقاصده :

تعددت طرق التصنيف، وتنوعت أنواع المصنفات في شتى العلوم تنوعاً كبيراً ، فمن ذلك ألفت المؤلفات الكبيرة التي تقع في مجلدات كثيرة[1]، والمؤلفات المتوسطة الحجم التي تقع في بضعة مجلدات، والمؤلفات التي لا تتجاوز في حجمها ورقاتٍ معدودة.

ولذا فقد تنوعت أسامي المصنفات تبعاً لحجمها ، وموضوعاتها، وتبعاً لأقسام العلوم المختلفة التي تتناولها هذه المصنفات، وتبعاً لأغراض المصنفين، وأهدافهم من التأليف.

قال العلامة ابن خلدون في المقدمة مبيناً مقاصد التأليف : ((... ثم إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها، وإلغاء ما سواها فعدوها سبعة:

(١) ومن التصانيف الكبار: (كتاب الفنون) لابن عقيل (م ٥١٣ هـ) يزيد عن أربعمائة مجلد، (الشذرات ٣/٣٥ وتعليقه) لأبي حامد الاسفرائيني، في خمسين مجلداً، (طبقات الشافعية) لابن السبكي (٤/٦١)، ((المسند الكبير)) للماسرجي (٣٦٥هـ) في قدر ثلاثمائة مجلد كبار، (الروض الباسم) (١/٨٨).

أولها: استنباط العلم بموضوعه، وتقسيم أبوابه وفصوله، وتتبع مسائله، أواستنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق، ويحرص على إيصاله لغيره ... كما وقع في الأصول في الفقه، تكلم الشافعي أولاً في الأدلة الشرعية اللفظية ولخصها، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها.

وثانيها: أن يقف على كلام الأولين وتآليفهم فيجدها مستغلقة على الأفهام، فيحرص على إبانة ذلك لغيره.

وثالثها: أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين، ممن اشتهر فضله، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده.

ورابعها: أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل، ليكمل الفن.

وخامسها: أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها، ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها.

وسادسها: أن تكون مسائل العلم متفرقة في أبوابها من علوم أخرى، فيتنبه إلى موضع ذلك الفن وجمع مسائله فيفعل ذلك.

وسابعها: أن يكون الشيء من التآليف التي هي أمهات للفنون مطولاً مسهباً، فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز وحذف المكرر[1].

(١) المقدمة لابن خلدون باختصار ص (٧٣١ ، ٧٣٢).

وقد ألف عدد من العلماء في بيان أنواع المصنفات، وأسامي العلوم المختلفة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

ابن النديم في كتابه (الفهرست)(١).

حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)(٢). وهذه أهم أنواع التأليف التي طرقها العلماء:

١ – المتن: من معاني المتن في اللغة: ما صلب ظهره، ومتن كل شيء ما ظهر منه، والمتن ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل ما ارتفع وصلب، والمتون جوانب الأرض، والمتن : الظهر(٣) .

والمقصود بالمتن هنا: الكتاب الذي هو أصل، ويتصف بأمرين في الغالب، وهما:

الأول: أن يكون صغير الحجم، موجز العبارة.

والثاني: أن يكون مشتملاً على أبواب العلم كلها.

ويقابل المتن الشرح، ويقال لمصنف المتن: (الماتن) ولمصنف الشرح (الشارح). وإذا ذكر المتن مقابلاً للسند فيراد به: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني، أو ما ينتهي إليه غاية السند من

---

(١) هو محمد بن إسحاق النديم (م ٤٣٨هـ) وقد جعل كتابه في عشر مقالات في أربعة وثلاثين فناً تتفرع إلى فروع وأقسام كثيرة.

(٢) هو مصطفى بن عبدالله، كاتب حلبي لقبه حاجي خليفة (م ١٠٦٧هـ)، وكتابه من أهم وأوسع المصادر الإسلامية في أسماء المصنفات وأنواعها، وما يتعلق بها من حواشٍ، وتعليقات، وشروح، ومختصرات.

(٣) اللسان (متن) (٣٩٨/١٣).

الكلام[١] .

٢ - الشرح: ومعناه في اللغة الكشف، يقال: شرح فلان أمره، أي أوضحه. وشرح مسألة مشكلة: بينها. وشرح الشيء يشرحه شرحاً، وشرّحه فتحه: وبينه وكشفه[٢] .

وواضح أن المقصود بالشرح من المؤلفات ما يوضح المتن، ويبينه، ويكشفه، ويشمل ذلك بيان غوامضه، وغريبه، وإيضاح مصطلحاته، ومقاصده، وتخريج نصوصه، وغير ذلك مما يكشف المتن ويبينه.

ويشمل ذلك الاستشهاد والتمثيل، والتأييد والتقرير، أو تغليط الماتن في بعض ما ذهب إليه.

وينبغي سلوك سبيل التوسط في المتن والشرح حتى لا يصل بالإيجاز إلى الألغاز وبالإيضاح إلى الركاكة.

قال السيوطي في ذلك: «ولا يبالغ في الإيجاز بحيث ينتهي إلى الإغلاق، ولا في الإيضاح بحيث ينتهي إلى الركاكة، وليكن اعتناؤه من التأليف بما لم يسبق إليه أكثر»[٣].

٣ - الحاشية: ومعناها لغة لعله مأخوذ من حشو الإبل،

---

(١) تدريب الراوي (٤٢/١).

(٢) اللسان، (شرح) (٤٩٧/٢).

(٣) تدريب الراوي (١٥٦/٢)، ويفصل بين الشرح والمتن بخط فاصل بينهما فيكون المتن في الأعلى منه، والشرح في الأسفل، وربما كانا في مكان واحد يفصل بينهما بأقواس فيوضع المتن بين القوسين، والشرح خارجهما، والطريقة الأولى أدق وأسلم.

وحاشيتها صغارها، وكذلك حواشيها واحدتها حاشية، أو من حشي السقاء: صار له من اللبن شبه الجلد من باطن فلصق بالجلد، أو من حاشية الرجل أهله وخاصته، أو من حاشيتي الثوب أي جانبيه[1] . فإن الحاشية غالباً ما تكون في أطراف الصفحات، وتكون بخط أصغر من الأصل، وتكون ملتصقة بالكتاب، فوق النص، وعن يمينه، ويساره.

والمقصود بالحاشية: الشرح الموجز إن كانت على الكتاب الأصلي، وربما كانت تعليقاً وتنكيتاً على شرح الكتاب تحتوي على بعض الاستدراكات والفوائد، ومن ذلك: (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر (م ٨٥٢ هـ)، فقد تكون الحاشية بمعنى التعليق، أو التقييد، أو النكت على الكتاب، ومنه: (النكت على ابن الصلاح) للحافظ العراقي (م ٨٠٦ هـ)، وسماه (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح).

٤ - **التهميش**: مأخوذ من الهامش، وهو حاشية الكتاب[2]. فالتهميش هو التعليق بهامش الكتاب وحاشيته. وللتهميش ثلاث طرق:

أولها: الكتابة بأسفل الصفحة.

ثانيها: الكتابة في نهاية كل فصل من فصول الكتاب.

وثالثها: جمع الهوامش في نهاية الكتاب أو البحث بأرقام

(١) اللسان، (حشا) (١٤/١٧٨ ـ ١٨٠).

(٢) القاموس (همش) (٢/٢٩٤).

متسلسلة [١] .

والطريقة الأولى هي الأشهر في تصنيف المتقدمين، والله أعلم.

٥ - التذييل: مأخوذ من الذيل، وهو آخر كل شيء[٢] . والتذييل هنا يقصد به الاستدراك على مصنف سابق أو استكمال كتابه، وتتبع ما فاته. ومن أمثلة ذلك أن أبا عبيد القاسم بن سلاّم (م٢٢٢هـ) ألف كتاب (غريب الحديث) ثم تتبع أبو محمد عبدالله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) ما فات أبا عبيد في كتابه المشهور (إصلاح الخطأ) ثم تتبع أبو سليمان حمد بن سليمان الخطابي (٣٨٥هـ) ما فاتهما في كتابه (غريب الحديث) ونبه على أغاليط لهما[٣] .

٦ - الاختصار: ومن أنواع التأليف المنهجي (الاختصار)، وقد وَلِعَ به كثير من المؤلفين المتقدمين، والمتأخرين، وربما كان التأليف فيه وفي نحوه من أنواع التأليف من مظاهر ضعف الحياة العلمية، فإنه لا يدل على الإبداع والتجديد، وإن كانت الحاجة تدعو إليه في بعض الأحيان.

قال العلامة محمد كرد علي في كتابه (خطط الشام):

« ضعفت الحياة العلمية في دمشق في عهد الدولة الجركسية، وكثر الجماعون، والمختصرون، والشارحون من المؤلفين، والسبب أن

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمي ص (٩٧، ٩٨).

(٢) اللسان (ذيل) (١١/٢٦٠).

(٣) تدريب الراوي (٢/١٨٥).

حكومة المماليك كانت تشدد على من خالف أصول المذاهب الأربعة، وهي الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي[(١)] .

قال في (كشف الظنون) في بيان أنواع المؤلفات من جهة مقدارها : « وهي تنحصر من جهة المقدار في ثلاثة أصناف :

الأول : مختصرات تجعل تذكرة لرؤوس مسائل ينتفع بها المنتهي للاستحضار، وربما أفادت بعض المبتدئين الأذكياء بسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.

الثاني : مبسوطات تقابل المختصرات، وهذه ينتفع بها للمطالعة.

الثالث : متوسطات، وهذه نفعها عام »[(٢)] .

معنى الاختصار لغة: قال في اللسان: « اختصار الكلام إيجازه، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول، وتستوجز الذي يأتي على المعنى .

والاختصار: حذف الفضول من كل شيء »[(٣)] .

وفي القاموس : اختصر الكلام : أوجزه ... وحذف الفضول من كل شيء[(٤)] .

---

(١) خطط الشام (٤٩/٤). وممن ولع به ابن منظور صاحب لسان العرب فقد ذكر في ترجمته أن الكتب التي علقها بخطه من مختصراته خمسمائة مجلدة، فلا يعرف كتاب مطول في الأدب وغيره إلا وقد اختصره.

(٢) كشف الظنون (٣٥/١).

(٣) اللسان (خصر) (٢٤٣/٤).

(٤) القاموس المحيط (خصر) (٢١/٢).

والاختصار في اصطلاح العلماء لا يبعد عن معناه في اللغة.

قال الشيخ الموفق ابن قدامة في شرحه على مختصر الخرقي: (اختصرت هذا الكتاب) يعني قربته، وقللت ألفاظه، وأوجزته.

والاختصار: تقليل الشيء، فقد يكون اختصار الكتاب بتقليل مسائله، وقد يكون بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**أوتيت جوامع الكلم، واختصر لي الكلام اختصاراً**»[١].

وقال البهوتي (١٠٥١هـ): «هو ما قل لفظه وكثرت معانيه»[٢].

وقال الخطيب الشربيني في مغني المحتاج: «والمختصرات فيه - أي الفقه - وهي ما قل لفظها، وكثر معناها»، وقال: «والاختصار إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى»، وقيل: ما دل قليله على كثيره[٣].

وقال الشيخ عبدالرحمن بن قاسم (١٣٩٢هـ) في حاشية الروض المربع: «الاختصار تجريد اللفظ اليسير مع بقاء المعنى»[٤].

من صور الاختصار:

للاختصار أشكال أخرى في غير التأليف، أذكرها استطراداً؛ للفائدة، وهي:

---

(١) مقدمة المغني مع الشرح الكبير ص (١٣). والحديث أخرجه الدار قطني بهذا اللفظ (٤/١٤٤) وأصله في الصحيحين، أخرجه البخاري (٩/٧٥)، ومسلم (٢/٦٤) دون قوله: (**واختصر**).

(٢) الروض المربع ص (١١).

(٣) مغني المحتاج (١/٩، ١١).

(٤) حاشية الروض المربع (١/٤٥).

أ – اختصار الحديث :

المقصود باختصار الحديث : الاقتصار على بعض متنه، وحذف بعضه، وقد اختلف المحدثون في جواز ذلك على أقوال ذكرها العراقي في ألفيته بقوله :

وحذف بعض المتن فامنع أو أجز   أو إن أُتم أو لعالم ومِزْ
ذا بالصحيح إن يكن ما اختصره   منفصلاً عن الذي قد ذكره

قال السخاوي في شرح هذه الأبيات :

وعن مالك فيما رواه عنه يعقوب بن شيبة أنه كان لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ يعني دون غيره، كما صرح به أشهب[1]، إذ قال : « سألت مالكاً عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد؟! قال : أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فإني أكره ذلك، أكره أن يزاد فيها وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ فلا أرى بذلك بأساً إذا كان المعنى واحداً ».

والقول الثاني: جواز ذلك مطلقاً، أحتاج إلى تغيير لا يخل بالمعنى أم لا؟ وبه قال مجاهد وابن معين وغيرهما.

والقول الثالث : التفصيل فأجزه إن أُتم – بضم أوله – بحيث أمن بذلك من تفويت حكم أو سنة، أو نحو ذلك وإلا فلا.

والقول الرابع : تفصيل آخر فأجزه كما ذهب إليه الجمهور إن وقع لعالم عارف وإلا فلا[2] .

---

(١) أشهب بن عبدالعزيز صاحب مالك (٢٠٤ هـ)، الشذرات (١٢/٢).

(٢) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢٥١/٢ـ ٢٥٣).

وقال الحافظ ابن حجر: ((ولا يجوز تعمد تغيير صورة المتن مطلقاً، ولا الاختصار منه بالنقص ولا إبدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له إلا لعالم بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل المعاني على الصحيح في المسألتين.

أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً؛ لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء))(١).

ب – اختصار السجود:

معناه جمع آيات السجدات في القرآن فيقرؤها في وقت واحد.

أو هو أن يقرأ القرآن فإذا مر بالآية التي فيها سجدة حذفها فلم يقرأها.

قال ابن قدامة: ((وقد نهي عن اختصار السجود، ومعناه: جمع آي السجدات فيقرؤها في وقت واحد)). وقيل: هو أن يحذف الآية التي فيها السجدة فلا يقرؤها(٢).

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص (١٢٨، ١٢٩)، والاستثناء مثل قوله: ((لايباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء)) أي فيحذف قوله: ((إلا سواء بسواء)) فيختل المعنى تماماً. وانظر: فتح المغيث (٢/٢٥٣).

(٢) المغني مع الشرح الكبير (١/٤).

ج – الاختصار في الصلاة:

ومعناه: أن يصلي ويده على خاصرته.

قال النووي: ((اختلف العلماء في معناه، فالصحيح الذي عليه المحققون، والأكثرون من أهل اللغة والغريب والمحدثين، وبه قال أصحابنا في كتب المذهب، أن المختصر هو الذي يصلي ويده على خاصرته)).

وقال الهروي: ((قيل: هو أن يأخذ بيده عصاً يتوكأ عليها، وقيل: أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين، وقيل: هو أن يحذف فلا يؤدي قيامها وركوعها وسجودها وحدودها، والصحيح الأول))[(١)].

والحديث في النهي عن الاختصار في الصلاة أخرجه البخاري، ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: ((أنه نهى أن يصلي الرجل مختصراً)) لفظ مسلم.[(٢)]

د – اختصار الكلمات والألفاظ ونحوها:

مما تدعو إليه الحاجة الاختصار في بعض الكلمات والمصطلحات، إذ إن مثل هذا الاختصار من شأنه أن يوفر على القارئ من زمن القراءة، وعلى الكاتب من حجم الكتاب، والزمن المبذول في كتابته، ومثل هذا الوقت لا يستهان به عند من يقدر

---

(١) شرح صحيح مسلم (٥/٣٦).

(٢) البخاري (العمل في الصلاة) رقم ١٢١٩، ومسلم (المساجد) باب كراهية الاختصار في الصلاة (٥/٣٦).

الوقت حق قدره.

ومن أمثلة الاختصارات في هذا المجال :

الاختصار عند المحدثين، وله صور، منها :

ـ الاختصار في أسماء الكتب الحديثية، مثل : صحيح البخاري : خ ، صحيح مسلم : م ، سنن أبي داود : د ، وهكذا.

ـ الاختصار في صيغ الحديث، مثل : حدثنا : ثنا، أخبرنا : أنا، قال حدثنا : قثنا، وغير ذلك.

الاختصار في إيراد الحديث، فيذكرون طرف الحديث، ثم يكتبون ... الحديث. مثل : عن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :((**إنما الأعمال بالنيات** ...)) الحديث أي : أكمل الحديث.

ـ الاختصار في الحكم على الحديث، مثل : ص : صحيح ، ح : حسن، ض : ضعيف.

ـ الاختصار في الإسناد وفي المتن، في مثل قولهم : به بنحوه، وتعني : بهذا الإسناد نفسه بمعنى المتن، أو بألفاظ متقاربة، أو به بمثله : أي بهذا الإسناد وباللفظ نفسه.

ولا يكاد يستغني عن الاختصار عالم، أو باحث في التأليف في شتى أنواع العلوم؛ لما يوفره من وقت لو جمع إلى بعضه لكان ساعات أو أياماً، في حين أن المؤلف في حاجة إلى الدقائق واللحظات.

وليس ذلك مقتصراً على التأليف باللغة العربية، بل يشمل اللغات الأخرى، وليس في العلوم الإنسانية فحسب، بل في المعادلات الرياضية، والعلوم الفيزيائية، والطبية، وغيرها.

ومن صور الاختصار في العلوم والأسماء المختلفة ما يلي:

يونسكو: اختصار لاسم طويل هو منظمة الثقافة والعلوم الدولية.

ج. م. ع : جمهورية مصر العربية.

إلخ : إلى آخره.

أ. ح : أركان حرب.

ت : توفي، أو م : متوفى.

هـ : هجري.

= : يساوي.

∵: حيث إن.

∴: إذن.

Δ: مثلث.

+ : زائد.

ق : قطر الدائرة.

وهناك اختصارات تسمى علامات وقف في القرآن الكريم، مثل :

م : علامة وقف لازم.

ج : علامة وقف جائز.

لا : علامة وقف ممنوع[١] .

صلى: جواز الوقف والوصل، والثاني أولى. إلى غير ذلك من

---

(١) انظر: كتاب (خطوات البحث والتأليف)، ويليس والدو، ص (٦١- ٦٣).

علامات.

ومن الاختصار في الجمل والأسماء ما يلي:

عبشمي: من عبد شمس.

عبدري: من بني عبد الدار.

البسملة: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمدلة: الحمدلله رب العالمين.

الحوقلة: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن ذلك: الاختصار في المراسلات، والتوقيعات، والبرقيات. ومن أشد ذلك وأعجبه التهاتف بلغة الرموز، وما يسمى (بالشيفرة) بين الجيوش ونحوها. وصور ذلك كثيرة جداً، ومجالاته متعددة يصعب حصرها.

وهكذا يتبين لنا مدى الحاجة إلى الاختصار، والفائدة المتحققة منه، غير أنه لا بد من مراعاة بعض القواعد المهمة في هذا الجانب، حتى لا يفقد الاختصار قيمته، ويعطي ثمرته، ومن ذلك:

١ - أن لا يزيد عن الحد، بحيث يتطلب من القارئ الوقوف عند كل كلمة، حتى يفهم معناها، وبالتالي معنى البحث، أو نحوه.

٢ - أن يكون الاختصار مفهوماً واضحاً، بحيث يتأكد أن القارئ سوف يفهمها بيسر وسهولة[1].

٣ - عدم الاختصار عندما يكون موهماً أو منافياً للأدب، ككتابة (ص) أو (صلعم) عند ذكر النبي ﷺ أو (رض) عند ذكر

(١) المصدر السابق، ص (٦٣ ، ٦٤).

الصحابي، ونحو ذلك[١].

الفرق بين المختصر والمتن:

المختصر والمتن كلاهما من أنواع التأليف التي اشتهرت في العصور المتأخرة، وكل منهما يقصد منه التقريب، وتجنب التطويل، والاقتصار على ما لا بد من معرفته بأخصر العبارات، وأقل الألفاظ.

لكنهما يختلفان في بعض الأمور:

ـ فالمتن موضوع من قبل المصنف نفسه، أما المختصر فقد يوافق المتن في هذا، ويخالفه عندما يكون من عمل مصنف آخر اختصر فيه كتاباً آخر، سواء أكان هذا الكتاب له، أم لغيره.

فمختصر الخرقي في الفقه الحنبلي يمكن أن نطلق عليه (مختصر)، ويمكن أن نسميه (متناً) في الفقه الحنبلي. أما زاد المستقنع للحجاوي (٩٦٨هـ) فنسميه مختصراً ولا نسميه متناً إلا إذا اقترن مع شرحه الروض المربع.

ـ المتن يشتمل على أبواب العلم كلها بإيجاز، أما المختصر فقد يكون كذلك، وقد يكون اختصاراً لكتاب في باب من أبواب العلم، أو في عدد من أبوابه لا كلها.

ـ قد يكون المتن في بعض الأحيان نظماً، فلا يسمى والحالة

---

(١) انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص (٢٣٧)، معجم المناهي اللفظية، ص (٢١٤). ولعل من الأمور التي لا يحسن الاختصار فيها الاكتفاء عن تخريج الحديث بلفظ (صحيح) أو (ضعيف) فإن من شأن هذا تعويد طلبة العلم على التواكل، والتقليد وضعف الهمة عن استخراج الحديث وتتبع طرقه.

هذه مختصراً، مثل متن (الرحبية في الفرائض)[1] ، (ومتن الألفية في العربية)[2] ، ونحو ذلك.

الفرق بين المختصر والتلخيص:

التلخيص قد يكون في معنى الاختصار، وقد يكون مغايراً له تماماً، فيكون بمعنى البسط والشرح والاستقصاء.

قال في اللسان : التلخيص : التبيين والشرح، يقال : لخصت الشيء ولحصته بالخاء والحاء إذا استقصيت في بيانه وشرحه وتحبيره.

يقال : لخص لي خبرك، أي بينه لي شيئاً بعد شيء.

والتلخيص : التقريب والاختصار، يقال : لخصت القول، أي اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يحتاج إليه[3] .

وفي القاموس : التلخيص : التبيين والشرح والتخليص[4] .

وقد يكون كتاب (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) للحافظ ابن حجر جمع فيه المعنيين، فإنه جعله تلخيصاً وتحبيراً، أي شرحاً مفصلاً مبيناً بما يضيف إليه من نكت وفوائد تبدو له، أو مما يفيده من تخريج شيخه ابن الملقّن، أو من غيره من التخاريج التي سبقته؛ ولذلك يقول في خطبته : أرجو إن تم ... أن

---

(١) الرحبية: نسبة إلى المؤلف.

(٢) الألفية لكونها ألف بيت، وقد ألف في ذلك عدد من العلماء منهم: جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ).

(٣) اللسان (لخص) (٧/٨٦ - ٨٧).

(٤) القاموس المحيط (لخص) (٢/٢٣٨).

يكون حاوياً لجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع[١] .

ومع ذلك فإن هذا الكتاب هو مختصر من كتاب شيخه عمر ابن علي بن الملقن (٨٠٤هـ) المسمى (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير).

الفرق بين التهذيب والاختصار :

التهذيب والاختصار متقاربان في المعنى، فالتهذيب يأتي بمعنى الاختصار، فإن أصل الكلمة تعني التنقية.

قال في اللسان : التهذيب كالتنقية، هذب الشيء يهذبه هذباً، وهذبه : نقاه، وأخلصه، وقيل : أصلحه .

وأصل التهذيب تنقية الحنظل من شحمه، ومعالجة حبه حتى تذهب مرارته، ويطيب لآكله[٢] . غير أن التهذيب والاختصار قد يختلفان من حيث النوعية.

فتهذيب الكتاب يراد به تنقيته، وإصلاحه، وتخليصه من زوائده، وتحرير عباراته، وموضوعاته؛ في حين أن الاختصار قد يقتصر على اجتزاء مادته، وتقليل موضوعاته، وتخليصه من زوائده دون أن يعمد إلى تنقيته وإصلاحه. كما أن التهذيب لا يمنع من الزيادة على الأصل.

ومن المؤلفات الحديثية المشتهرة من هذا النوع كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ أبي الحجاج يوسف بن

---

(١) مقدمة التلخيص الحبير (١/ ٤).

(٢) اللسان (هذب) (١/ ٧٨٢)، وانظر: القاموس (١/ ١٤٤).

عبدالرحمن المزي (٧٤٢هـ)، فقد جعله تهذيباً لكتاب (الكمال في أسماء الرجال) للحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (٦٠٠هـ) وهذا الكتاب يقع في نحو أربعة مجلدات، بينما يقع التهذيب في نحو عشرة مجلدات، فهو يزيد عليه بأكثر من ضعفه، ثم إن المزي غير من طريقة صاحب (الكمال) في تأليفه، فجعله مرتباً على الحروف، وكان مرتباً على الطبقات، وزاد في مادة الكتاب زيادات، وإضافات كثيرة.

ثم كتاب (تهذيب تهذيب الكمال) للحافظ ابن حجر العسقلاني، سلك فيه مسلك الاختصار لكتاب المزي، فحذف نحو ثلثي مادته، وأضاف إليه إضافات وتنقيحات جديدة.

ثم اختصر كتابه هذا في كتاب (تقريب التهذيب) في نحو عشر حجمه، فالتقريب من معاني الاختصار، ومن أغراضه.

الفرق بين الاختصار والانتقاء :

يأتي الانتقاء أيضاً بمعنى الاختصار، حيث إن الانتقاء يراد به الاختيار، أي اختيار أجود مادة الكتاب، وما يؤدي المعاني من الألفاظ، وهو من أغراض الاختصار.

وفي اللسان : أنقاه، وتنقاه، وانتقاه : اختاره، وانتقيت الشيء إذا أخذت خياره، والتنقية : التنظيف، والانتقاء : الاختيار، والتنقي: التخير[1] .

والانتقاء: منه انتقاء الأدلة، والنكت، والفوائد، وغيرها.

---

(١) اللسان (نقا) (٣٣٩/١٥).

ومن ذلك:

(منتقى الأخبار من كلام سيد الأخيار)، وموضوعه أحاديث الأحكام للشيخ مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية جد شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو ليس مختصراً أو منتقى من كتاب آخر.

(منتقى الأخيار من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ) لعبدالله ابن علي بن الجارود (٣٠٦هـ)، وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة[(١)] .

(منتقى خلاصة البدر المنير) لابن الملقن، حيث إنه صنف كتاب البدر المنير، فوقع في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات، وسماه : (خلاصة البدر المنير ثم انتقاه في جزء وسماه: (منتقى خلاصة البدر المنير)[(٢)].

وقد يطلق على المنتقى المنتخب أيضاً، مثل: (المنتخب من المسند) لعبد بن حميد (٢٤٩هـ) وهو القدر المسموع لإبراهيم بن خريم الشاشي من (المسند الكبير) لعبد بن حميد.

ومن معاني الانتقاء أيضاً انتخاب الأحاديث من كتاب حديثي أو من مرويات أحد الشيوخ، وجمعها وتصنيفها في كتاب.

القائلون بالاختصار :

ينقسم العلماء والمصنفون إلى قسمين تجاه الاختصار، فمنهم الذين يؤيدونه، ويشجعون عليه قولاً وعملاً، ومنهم الذين يرون أن

---

(١) الرسالة المستطرفة، ص (٢٥).

(٢) المصدر نفسه، ص (١٨٩).

الاختصار مناف للطريقة السليمة في التربية والإعداد العلمي، وأنه مظهر من مظاهر التراجع والنكوص في الحركة العلمية، ولذلك فهو يظهر بكثرة في فترة ضعف الحياة العلمية، وفي العصور التي تعلو فيها الدعوة للتقليد، وغلق باب الاجتهاد.

أما المجيزون للاختصار، فلا يكادون يحصون كثرة، وهذا يظهر من خلال مئات المختصرات التي صنفت في عصور مختلفة، وفي علوم شتى. ففي العلوم الشرعية هناك المختصرات في التفسير، والمختصرات في كتب الحديث، والمختصرات في الفقه ... إلخ.

ولا يسلّم بأن الاختصار يعد مظهراً من مظاهر ضعف حركة التأليف، وذلك أن الاختصار يعني في كثير من الأحيان نوعاً من النقد والتمحيص لمؤلفات سابقة، ثم إن الحاجة تدعو إليه لتقريب العلم، وتسهيل حفظه، ولذا فإن المؤلف قد يلح عليه تلاميذه، أو يطلب إليه آخرون أن يقوم باختصار كتابه، لتعميم نفعه، وتيسير فهمه وحفظه.

وليس من اليسير أن يجتزأ الكتاب الكبير الذي يكون في عشرة مجلدات أو سبعة، أو خمسة عشر مجلداً، أو أقل أو أكثر ليكون في مجلد واحد مع المحافظة على شرط الكتاب، وعلى غرض المصنف الأساسي من تأليفه.

إن التصدي لهذا لا يحسنه إلا عالم متمرس، ولا يتقنه إلا من

أوتي فهماً، وجلداً، وبصيرة في العلم[١] .

لكن لا ريب أن الاتجاه إلى ابتداء التأليف في موضوعات مهمة، أو في تجلية أحكام النوازل، والاتجاه إلى الإبداع في التأليف في أمور لم يسبق إليها، أو تشتد حاجة الأمة إلى توضيحها ـ أولى، وفي كل خير.

ولقصور الهمم ووهن العزائم دور في اتجاه العلماء إلى الاختصار، مراعاة لحال المتعلمين، وموافقة لواقع المجتمعات الإسلامية، وما لا يدرك كله لا يترك جله.

وهكذا نجد أن الكثير من العلماء يذكر في مقدمة كتابه – كالمعتذر – ما سوغ له الاختصار، ودعاه إلى الاقتصار على مهمات المسائل، والإيجاز دون البسط والتطويل.

قال ابن حزم في مقدمة كتابه (المحلى): « فإنكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بالمحلى شرحاً مختصراً أيضاً نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار؛ ليكون مأخذه سهلاً على الطالب والمبتدئ، ودرجاً إلى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف ... »[٢] .

وقال ابن الحاجب في شأن مختصره في أصول الفقه : « أما

---

(١) قال ابن العماد في الشذرات (٦/٩٨) في ترجمة إبراهيم بن عمر الجعبري: واختصر مختصرات ابن الحاجب ومقدمته في النحو، وحسبك قدرة على الاختصار من مختصر ابن الحاجب، والحاجبية.

(٢) مقدمة المحلى (١/٢).

بعد: فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار، صنفت مختصراً في أصول الفقه، ثم اختصرته على وجه بديع، وسبيل منيع، لا يصدّ اللبيب عن تعلمه صاد، ولا يرد الأريب عن تفهمه راد »[1].

وقال النووي في كتاب (المنهاج) وهو مختصر لكتاب (المحرر) للرافعي: وأتقن مختصرٍ (المحررُ) للإمام أبي القاسم الرافعي، لكن في حجمه كبر، يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العنايات. فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه، ليسهل حفظه، مع ما أضمه إليه إن شاء الله تعالى من النفائس المستجادات، منها : التنبيه على قيود في بعض المسائل هي من الأصل محذوفات.

ومواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب، وإبدال ما كان من ألفاظه غريباً أو موهماً خلاف الصواب.

ومسائل نفيسة أضمها إليه ينبغي ألا يخلى الكتاب منها، وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار[2].

وقال السيوطي في مقدمة كتابه الفذ (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) ما نصه : « فلما ألفت كتاب (ترجمان القرآن) وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ، تم بحمد الله في مجلدات، فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرجة منه واردات رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون

---

(١) المختصر، ص (٨).

(٢) انظر المنهاج مع مغني المحتاج (١/١١- ١٥).

الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخصت منه هذا المختصر مقتصراً فيه على متن الأثر، مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر))[١].

وهذه نماذج يسيرة جداً من أقوال العلماء في هذا الصدد.

المانعون من الاختصار :

أما المانعون من الاختصار فلهم وجهة أخرى، حيث يرى بعضهم أن الاختصار اعتداء على الكتاب، وتشويه لجماله. ويرى بعضهم أنه يضر بعقل المبتدئ، ويخلط عليه مقاصد العلم، وذلك لعدم تمكن الملكة لديه. ويرى بعض هؤلاء أن الذين يعمدون إلى الاختصار بقصد تسهيل الحفظ، وتيسير الفهم، فإنهم يقعون في ضد قصدهم من تقصير الملكة العلمية، وحصرها عند المتعلم؛ إذ ينبغي أن يسبق قراءة المختصرات عندهم مراحل يتدرج فيها المتعلم فيبدأ بتلقي الأصول، وأمهات المسائل من كل باب، مع مراعاة قوة عقله، ونضجه، واستعداده للاستيعاب والتحصيل.

وممن يرى هذا الرأي : الجاحظ، وابن خلدون، وياقوت الحموي. فقد نقل ياقوت الحموي عن الجاحظ أنه صنف كتاباً، وبوبه أبواباً، فأخذه بعض أهل عصره، فحذف منه أشياء، وجعله أشلاء. فأحضره وقال له : يا هذا إن المصنف كالمصور، وإني قد صورت في تصنيفي صورة كان لها عينان فعورتهما أعمى الله عينيك، وكان لها أذنان فصلمتهما صلم الله أذنيك، وكان لها يدان

---

(١) مقدمة الدر المنثور (١/ ٢).

فقطعتهما قطع الله يديك، حتى عد أعضاء الصورة. فاعتذر إليه الرجل بجهله هذا المقدار، وتاب عن المعاودة إلى مثله[1] .

ويقسم ابن خلدون التعليم إلى مراحل ثلاث :

١- غاية المرحلة الأولى أنها تهيئ الطالب للفهم مع حصول ملكة جزئية في ذلك.

٢ – ثم المرحلة الثانية يعود به المعلم إلى الفن ثانية فيرفعه إلى أعلى من المرتبة الأولى، ويستوفي له الشرح والبيان، ووجوه الخلاف، والاختلاف، فتجود ملكته.

٣ – وفي المرحلة الثالثة يرجع به وقد قويت ملكته فلا يترك عويصاً ولا مهماً ولا مغلقاً إلا وضحه، وفتح له مقفله، فيتخلص من الفن، وقد استولى على ملكته، وقد يحصل للبعض ذلك في أقل من ثلاث تكرارات بحسب حفظه وعقله واجتهاده في ذلك[2].

ويقف ابن خلدون موقفاً شديداً من الاختصار عائباً على كثير من المتأخرين ولعهم في ذلك، ومبالغتهم فيه، مبيناً محاذيره وآفاته، حيث يقول في مقدمته الشهيرة :

« ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق، والأنحاء في العلوم يولعون بها، ويدونون فيها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله، وأدلتها، باختصار في الألفاظ، وحشو القليل

(١) مقدمة معجم البلدان ص ١٤.

(٢) المقدمة لابن خلدون ص ٧٣٤.

منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن، وصار ذلك مخلاً بالبلاغة، عسراً على الفهم.

وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون، للتفسير والبيان، فاختصروها، تقريباً للحفظ، كما فعله ابن الحاجب في الفقه، وابن مالك في العربية ... وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل؛ وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم، ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة الفهم، بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها » [(١)].

أقول : لا شك أن للاختصار فوائد عديدة ـ سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى ـ لكن إذا طغت عيوب الاختصار على فوائده، فقد تلاشت الحاجة إليه.

وكلام ابن خلدون مقبول إذا أُلزم المتعلمون في مراحلهم الأولى بأنواع من المختصرات وعرة الألفاظ، بعيدة المعاني، مشتتة التراكيب والضمائر.

أما إذا حبب للمتعلم حفظ بعض المختصرات الجامعة لمهمات المسائل، السهلة الألفاظ والتراكيب، فلا نكر في ذلك.

والمتعلم في مراحله المختلفة يحسن به الجمع بين الحفظ والفهم، دون إثقال وإملال، ولعل الغرض الأهم الذي قصد إليه هؤلاء العلماء

(١) المصدر السابق نفسه، ص (٧٣٣).

من الاختصار هو تيسير الحفظ، فإن المتعلم في مراحله الأولى يكون الحفظ أيسر عليه من الفهم، ويكون في الفهم صعوبة عليه، لذا ينبغي أن يراعى في بناء الشخصية العلمية للمتعلم هاتان الناحيتان، مع الاتزان والاعتدال فيهما.

وأوضح دليل على هذا إطباق علماء الأمصار في العصور المختلفة على تحفيظ القرآن للأطفال، وإن كانوا لا يفهمون شيئاً من معانيه، فضلاً عن أحكامه؛ لأن هذا الحفظ سيكون تأسيساً للمرحلة القادمة من الفهم والاستنباط.

أما ياقوت الحموي فربما كان أشد المانعين من الاختصار، حيث إنه يأخذ عهداً على من يستفيد من كتابه أن لا يغير فيه، ولا يختصره، فإن لم يقبل كان عاقاً مخالفاً له والله حسيبه.

قال في مقدمة كتابه (معجم البلدان) : « ولقد التمس مني الطلاب اختصار هذا الكتاب مراراً، فأبيت، ولم أجد لي على قصر هممهم أولياءً ولا أنصاراً، فما انقدت لهم ولا ارعويت، ولي على ناقل هذا الكتاب والمستفيد منه، أن لا يضيع نصبي، ونصب نفسي له وتعبي ... باقتضابه واختصاره ».

ثم يقول : « فإن أجبتني فقد بررتني جعلك الله من الأبرار، وإن خالفتني فقد عققتني، والله حسيبك في عقبى الدار ».

وقال : « ثم اعلم أن المختصر لكتاب كمن أقدم على خلق سوي، فقطع أطرافه، فتركه أشل اليدين، أبتر الرجلين، أعمى العينين، أصلم الأذنين، أو كمن سلب امرأة حليها فتركها عاطلاً، أو كالذي

سلب الكَمِيَّ سلاحه فتركه أعزل راجلاً »[1].

ومع ذلك فإن ياقوت قد ابتلي باختصار كتابه (معجم البلدان) إذ اختصره صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي (٧٣٩هـ) في كتاب (مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع)، يقول معتذراً عن عمله : « إن الغرض من وضع الكتاب إنما هو بيان علم مقصوديه، فلذلك لا ينبغي أن يخلط به غيره مما يبين في علم آخر، لئلا يتشعب الفهم، وينبو عنه السمع، ويطول الكلام فيه فيؤدي إلى الإملال في سماعه، وقد لا ينهض بكتابه لطوله فيعجز عن تحصيله، وهذه حال الكتاب المسمى بمعجم البلدان ... وقد كتبت منه في كتابي هذا ما لا بد منه مما يحتاج إليه في معرفة الأسماء الواردة في الأخبار والآثار ... ولم أقبل منه شرطه الذي شرطه، ولا التزمت حظره الذي حظره في اختصاره وتغييره، فإن ذلك شرط لا يلزم، ومظنة الفائدة تقدم » اهـ.

أنواع الاختصار في التأليف :

تتعدد أنواع الاختصار في التأليف تبعاً لغرض المختصر، وطريقة تناوله للمادة التي يقصدها بالتأليف، فقد يكون الاختصار:

١ - أخذاً من علم أحد العلماء، كجمع بعض فتاويه مختصرة، أو إفاداته وإجاباته في مسائل العلم المختلفة، فلا يكون الاختصار في هذه الحال اختصاراً لكتاب مخصوص من كتبه، بل من كتبه، وإملاءاته، ودروسه ونحوها.

---

(١) مقدمة معجم البلدان، ص (١٣، ١٤).

قال المزني إسماعيل بن يحيى (٢٦٤هـ) : ((اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي ــ رحمه الله ــ ومن معنى قوله؛ لأقربه على من أراده))[١].

٢ - قد يكون الاختصار استخراجاً للمسائل وترتيباً لها من أكثر من كتاب، فلا يقتصر على كتاب واحد، فهو في هذه الحال جامع لأمهات المسائل من كتب شتى، ولا يعد هذا اختصاراً لكل كتاب من هذه الكتب، بل المقصود أنه أخذ من كل كتاب من هذه الكتب ما يرى مناسبة تضمينه لهذا الجامع، وهذا عمل عظيم الفائدة، كبير الأهمية لرجوعه إلى مراجع كثيرة، وأخذه منها.

ومن هذا النوع: كتاب (جامع الأمهات) لابن الحاجب، وهو مختصر في فقه المالكية، استخرجه مصنفه من ستين كتاباً من كتب المذهب [٢].

٣ - وقد يكون الاختصار مقتصراً على كتاب بعينه لأحد العلماء في علم من العلوم، رأى المختصر أن هذا الكتاب كبير الحجم، ورأى الحاجة إلى اختصاره، أوطُلِب إليه ذلك، وهذا النوع من المختصرات مشهور شائع، ومن أمثلته في التفسير :

كتاب (لباب التأويل في معاني التنزيل) تأليف علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن (٧٤١هـ) اختصره من كتاب (معالم التنزيل) تأليف أبي محمد الحسين بن

---

(١) مقدمة المغني مع الشرح الكبير، ص (١٣).

(٢) مقدمة تحقيق المختصر لابن الحاجب، د/ محمد مظهر بقا، ص (١٣).

مسعود البغوي (٥١٠هـ)، وتفسير البغوي هو اختصار لكتاب (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) لأبي إسحق أحمد بن محمد الثعلبي (٤٢٧هـ).

وقد يكون الاختصار لكتاب دون مسايرة لجميع مباحثه، وطريقته وتبويبه.

٤ - وقد يكون الاختصار لا علاقة له بكتاب آخر (أصل) وإنما ألفه مصنفه ابتداءً، وجعله وجيزاً قليل الألفاظ، مختصر العبارات، فهو في هذه الحالة مرادف للمتن كما تقدم، ومن ذلك: (مختصر الخرقي) (٣٣٤هـ) في الفقه الحنبلي، و (مختصر خليل بن إسحق الجنيدي) (٧٦٧هـ) في الفقه المالكي، و (مختصر أبي الحسين أحمد ابن محمد القدوري) (٤٢٨هـ). في الفقه الحنفي.

أصناف المختصرين:

والمختصرون أصناف، فقد يكون مؤلف المختصر:

١ - المؤلف نفسه، فهو صاحب الكتاب الأصلي، ألفه ثم بدا له أن يختصره لأغراض عديدة.

وهذا النوع من المختصرات هو أدق الأنواع، وأحسنها، وأقربها إلى الأصل؛ لأن المؤلف تصرف في كتاب نفسه؛ ولأنه أعلم بمرامي كلامه، وأعلم بمواطن القصور فيه، والمؤلفات من هذا النوع كثيرة.

ومن أمثلة ذلك في التفسير: كتاب (الدر المنثور للسيوطي) فإنه اختصره من كتاب (ترجمان القرآن) له، واقتصر فيه على متن الأثر، وصدره بالعزو والتخريج، وحذف أسانيده ومن أمثلته: كتاب

(الكاشف في رجال الكتب الستة)، فإنه اختصره من كتابه (تذهيب تهذيب الكمال) الذي هو مختصر لكتاب (تهذيب الكمال) للحافظ المزي.

ومن المختصرات في الفقه على هذا النحو: كتاب (الدر المختار شرح تنوير الأبصار) لعلاء الدين محمد بن علي الحصكفي (١٠٨٨هـ)، فإنه اختصار لكتابه (خزائن الأسرار وبدائع الأفكار في شرح تنوير الأبصار وجامع البحار)[١] في الفقه الحنفي. وكتاب (الوسيط في المذهب) للغزالي محمد بن محمد (٥٠٥هـ) في فقه الشافعية، اختصره من كتابه (البسيط في المذهب).

٢ - تلميذ المؤلف، أو أحد معاصريه.

قد يكون المختصر هو أحد تلاميذ مصنف الكتاب الأصلي، أو ممن عاصره وشاركه في بعض شيوخه، وهذا يأتي بعد النوع الأول في الإتقان، ومن أمثلته:

كتاب (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) في التفسير لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (٧٠١هـ)، فإنه اختصره من كتاب (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للقاضي عبدالله بن عمر البيضاوي (٦٩١هـ)، ومن كتاب (الكشاف) للزمخشري[٢]. وكتاب (مكمل إكمال الإكمال) في شرح صحيح مسلم لأبي عبدالله بن محمد بن محمد السنوسي الحسني (٨٩٥هـ)، فإنه

---

(١) كتابة البحث العلمي، ص (٣٤٤).

(٢) المصدر نفسه، ص (١٨٢).

اختصره من كتاب (إكمال إكمال المعلم) لأبي عبدالله محمد بن خليفة الوشناني الأبي (٨٢٧هـ)[1] .

٣ – أحد العلماء المتأخرين عن عصر المؤلف. وأمثلة هذا كثيرة جداً.

أغراض الاختصار وفوائده:

إن الكثير من أصحاب المختصرات يبين في خطبة كتابه غرضه من تأليف ذلك المختصر، وما دعاه إلى تأليفه، ويُضمِّن ذلك الفوائد التي تنجم عن هذا الاختصار. وأُجمل هذه الفوائد والأغراض فيما يلي:

١ – تيسير الحفظ، واستحضار مسائله، فإن المطولات يصعب حفظها أو يتعذر.

٢ – تقريبه للفهم، والتذكير بأهم مسائله، فالمختصر أشبه بالتذكرة الموجزة، تخلو من الاستطرادات، والتفريعات الكثيرة التي من شأنها أن تنسي المسائل المهمة، والقضايا الكبيرة.

٣ – اجتناب التكرار، والتطويل الممل، والاقتصار على ما لا بد من معرفته.

٤ – تصغير حجم الكتاب ليسهل حمله واصطحابه في السفر ونحوه، فقد يكون أصل الكتاب مجلدات يختصر في مجلد لطيف سهل المحمل.

٥ – الاقتصاد في الوقت، حيث يطرح من أصل الكتاب ما لا أهمية كبيرة لقراءته، والعمر أعز وأقصر من أن يتسع لذلك، ومن

(١) المصدر نفسه، ص (٢٢٠).

يقدر أهمية الوقت يدرك أهمية المختصرات في العلم.

٦ - حذف الموضوعات الواهيات، وطرح العقائد الفاسدة، والأقوال الشاذة، أو التنبيه إليها، وكذلك تصحيح وتقويم النقول، وهذه من أهم فوائد الاختصار، وأجل أغراضه، حيث يؤدي إلى تهذيب الكتاب الأصلي، وتقويم مادته، ولا يعني هذا أن المختصر طليق اليد، حر القلم يغير ما شاء، ويطرح ما شاء، ويزيد أو ينقص ما شاء، فإن للاختصار ضوابط لا بد من مراعاتها، وقواعد لا بد من اتباعها، وإلا فقد خلا من الأمانة العلمية.

وسيأتي بيان هذه القواعد قريباً بإذن الله تعالى.

٧ - قد يكون المختصر في بعض الأحيان أعلم من مصنف الكتاب الأصلي، فيأتي المختصر أعظم نفعاً وأجل فائدة من الكتاب الأصلي.

ومن ذلك تفسير البغوي المتقدم المسمى (معالم التنزيل)، فإنه وإن كان مختصراً من تفسير الثعلبي - كما تقدم - إلا أنه أجل منه شأناً، وأرفع مكانة، فإنه صانه عن الحكايات الواهية، والأخبار الموضوعة، والثعلبي لم يكن له كبير علم بالحديث، فحشى تفسيره بالقصص الباطلة، والأخبار المصنوعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والبغوي تفسيره وسط مختصر من الثعلبي، لكنه صانه عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة »[1].

عيوب الاختصار:

مع ما ذكرنا من فوائد للاختصار، فإنه لا يخلو من عيوب في

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٣).

الجملة، ولا سيما إذا وقع ممن لا يحسنه، وتصدى له من لا نأتمنه.
ومن عيوب الاختصار وبعض المختصرات ما يلي:

أ - حذف الكثير من المحسنات اللفظية، والتراكيب والجمل، والاستغناء عن صور التشبيه، والأمثال التي تثري الكتاب، وتوضح مسائله، وتزيد الملكة الأدبية والعلمية لدى قارئه.

ب - حذف طرق الأحاديث وأسانيدها من الكتب المسندة، مما يفقد الكتاب قدراً كبيراً من قيمته العلمية، وأحياناً فإن الكتاب الأصلي يفقد، ويبقى المختصر، فإذا كان خالياً من الأسانيد فإن الحكم على أسانيد المصنف وعلى الأحاديث التي أوردها يكون غير ممكن.

ج - صعوبة فهمه، وحل ألفاظه في بعض الأحيان، فإن بعض المختصرات لا يكاد يفهم إلا مع شرح يوضحه، ومن المعلوم أن الفهم يعين على الحفظ، وأنه أهم من الحفظ المجرد عنه. وإذا عسر فهمه وعسر حفظه فقد الغرض الأهم من تصنيفه.

د - تأثر المختصَر بتخصص المختصِر، ومدار اهتمامه، فإذا كان لغوياً تركز اهتمامه على الجوانب اللغوية أكثر من غيرها، وأعمل الحذف فيما عداها، وإذا كان المختصِر فقيهاً دار اهتمامه على النواحي الفقهية في الكتاب، وربما اصطبغ الكتاب بميوله المذهبية، وترجيحاته الفقهية.

هـ - حذف النكت، واللطائف العلمية، والوقائع التاريخية الصغيرة، والاقتصار على الوقائع الكبيرة وحسب، وذكر الأسماء مختصرة، وربما مقطوعة عن الأنساب والأخبار.

و - لا تخلو مادة المختصر من الغموض، وهذا يؤدي إلى

تخليط وتشويش خاصة على القارئ المبتدئ.

ز - بروز شخصية المختصِر، وفرضها على القارئ ، وفرض فهمه وحكمه على الكتاب ومسائله، مما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى إهمال أو تذويب شخصية القارئ، ومن هنا كانت المطولات من الكتب القيمة أقوى في تربية الملكة لدى القارئ، وتنمية مداركه، وقدرته على الاستنباط والتحليل، والنظر والترجيح، وهذا له أثره في تكوين ملكة الإبداع والتجديد. وعكسه أدعى إلى الرضى بشخصية المتلقي المتلقّن الذي يؤدي به إلى التقليد، وخاصة عند حذف آراء العلماء وأدلتهم وأصولهم.

ح - قد يؤدي الاختصار وكثرة الرجوع إلى المختصرات إلى قطع الصلة بالأمهات والمبسوطات، وهذا ما يعاني منه كثير من طلبة العلم في عصرنا، فإن الكثير منهم إذا رجع إلى أصول الكتب مل وسئم، وضاق صدره بعباراتها، وخفي عليه كثير من مصطلحاتها. والأنكى عندما يغدو التعليم مقتصراً على المذكرات التي تتصف غالباً بقلة مادتها، وركاكة أسلوبها، وضحالة موضوعاتها، فلن يعود المتعلم إلى الأمهات أبداً، اللهم إلا في اقتطاف المعلومة على وجه السرعة في البحوث والرسائل العلمية.

ط - ومن العيوب إضاعة الوقت، فإنه لو بذل مثل هذا الوقت أو نحوه في التأليف والابتكار لكان أولى وأكثر نفعاً.

ي - قد يؤدي الاختصار إلى أن يدمج الكتاب المختصر مع الأصل، فيصيران شيئاً واحداً، ويضيع جهد المصنف للأصل، ويهمل ذكره، وهذه جناية علمية، ونكران للجميل، ونسبة للفضل إلى غير أهله،

والواجب المحافظة على الأصل، ونسبته إلى مصنفه لا إلى من اختصره.

وأكتفي بضرب مثال واحد على هذا الدمج بذكر كتاب مشهور متداول، وهو كتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام) حيث إن أصل هذا الكتاب ليس للصنعاني، وإنما هو للقاضي شرف الدين الحسين بن محمد المغربي اليماني، والصنعاني قام باختصار هذا الأصل الذي هو (البدر التمام شرح بلوغ المرام)، فهل من الإنصاف أن يقال: (سبل السلام شرح بلوغ المرام) أو يقال: (سبل السلام في اختصار البدر التمام شرح بلوغ المرام).

إن جل طلبة العلم الذين يدرسون هذا الكتاب لم يسمعوا بأصله، ولا بمؤلف الأصل. أليس هذا نكراناً لحقه ؟

ضوابط الاختصار:

إن المقصود الأول بهذا البحث هو بيان ضوابط الاختصار في التأليف المنهجي، والتنبيه على قواعده.

إن كتب العلماء ومؤلفاتهم حمى، وعملهم حق محفوظ لهم، فليس لأحد أن يعتدي على هذا الحق، أو يصادره لنفسه، أو يعتسف في استغلاله. وإن الأمانة العلمية ــ وهي جزء من الأمانة الواجبة ــ تقتضي رد الحق إلى أهله، والاعتراف للفاضل بفضله، ونسبة العمل إلى عامله.

وهناك فئة من المختصرين لكتب العلماء هجموا على ما لا يحسنون، وتكلفوا ما لا يتقنون، يريد أحدهم أن يضرب بسيف غيره، ويستدفئ بثوبي زور، فيصدق عليهم القول: أراد أن يصل إلى داره فتسلق جدار جاره، والمثل: طار قبل أن يحوصل، أو تزبب وهو حصرم.

وأمثال هؤلاء لا يسمى عملهم اختصاراً، ولا يعد من العلم في

قبيل ولا دبير، بل هو تشويه وتمويه؛ فإن أحدهم يتصرف في مصنف غيره تصرف الجزار في أضحيته، فهم يضعفون الأقوال الراجحة، ويطمسون الحقائق الواضحة، ويدسون في المختصرات ما لا نسب بينه وبين الأصل، ونرى أحدهم يجعل كتاب غيره ميداناً للانتصار لرأيه، والانتقام لنفسه، فيستبدل عقيدة السلف بالتعطيل، وربما ضعف الصحيح، وصحح الضعيف، ولم يرعَ للمؤلف حرمة، ولم يحفظ له حقاً، ولم يقم للأمانة العلمية وزناً. فهل هذا اختصار؟

إن ثمة ضوابط وأسساً منهجية للاختصار دون مراعاتها فإنه يفقد قيمته، وتضيع فائدته، ويصبح ضرره أكبر من نفعه.

وهذه هي أهم القواعد التي توصلت إليها بعد البحث والنظر:

١ - تحري حسن القصد، وسلامة النية في عمله، ورجاء نفع الأمة.

٢ - الاستقصاء لمسائل الكتاب (الأصل) وفوائده، والاقتصار على حذف ما يغني مذكوره عن محذوفه، من التكرار، وتوضيح الواضح الجلي.

٣- المحافظة على المعاني التي قصدها المصنف، وصبها في قالب لغوي سهل، وحذف عويص اللغة وتعقيداتها إن وجدت.

٤ - توضيح الأمور المشكلة والوجوه المحتملة، بإرجاع الضمائر إلى مراجعها، وإزالة الإشكال والإبهام بإيجاز بيِّن، كأن تكون الكلمة اسماً لأكثر من موضع، أو يكون الاسم يشترك فيه أكثر من راوٍ...إلخ.

٥ - عدم الإخلال بأدلة الكتاب (الأصل) وأفكاره الأساسية، مع حذف ما يبعد أو يندر وقوعه من الافتراضات البعيدة.

٦ - حذف الأقوال الشاذة البين شذوذها، والآراء المبتدعة الواضح خطرها، وهذا ليس من العبث بالكتاب، بل من الإصلاح فيه، ومن تغيير المنكر، والنصح للمسلمين.

٧ - عدم التحريف في أقوال المصنف، أو نسبة رأي أو مذهب إليه لم يقل به، ولو كان المذهب الحق، والرأي الصواب؛ فإن العدل يقتضي أن لا يُقوَّل قولاً لم يقله، أو ينسب إليه مذهب لم يذهب إليه، إذ قد يذهب إلى ذلك بعض المختصرين، لتكثير سواد أهل الحق، وتأييد مذهبهم، غير أن هذه الغاية النبيلة لا تسوغ مثل هذا العمل القبيح الذي لا يعدو أن يكون كذباً، ولا يجوز أن نداوي الحمى بالطاعون.

وليطمئن المشفقون على الحق وأهله فإن الله تعالى جاعل قلتهم كثرة، ولله الحجة البالغة.

٨ - عدم المبالغة في الإيجاز بحيث ينتهي إلى الإغلاق والغموض، فينافي الغرض الذي قصده، فيفر من بشاعة التطويل إلى شناعة التعقيد.

٩ - قصد الكتب المهمة بالاختصار التي تعظم الفائدة باختصارها، ويعم النفع بها، فليس كل كتاب حرياً ببذل الوقت في تقريبه للناس، وتيسير انتشاره بينهم.

١٠ - مراعاة نوعية الكتاب الذي يروم اختصاره، ليحدد ما هو من مباحثه الأصلية، ومقاصده الأساسية، وما ليس كذلك، حتى لا يقع في المحذور، وهو حذف الضروري؛ فيخل بقصد المؤلف الأول، وغايته الأساسية من تأليفه، ويخلط بين فضول الكتاب وأصوله.

فإذا كان الكتاب من كتب الحديث المسندة - مثلاً - فإنه لا

يحسن أن يحذف أسانيده، ويبقي على المتون فقط، إذا لم يكن الكتاب مشتهراً ونسخه كثيرة منتشرة.

وإذا كان الكتاب في الرجال - الرواة - فلا يحسن أن يبقي شيئاً من سيرة الراوي الذاتية، ونسبه، وصنعته، ولقبه، ويحذف الحكم عليه وبيان حاله في الرواية.

وهكذا ينبغي أن يكون نظره دقيقاً للكتاب الذي يتصدى لاختصاره، فليس المقصود من الاختصار تقليل الصفحات، والتخلص من المجلدات.

١١ - نسبة الكتاب إلى مصنفه، والتنويه به في عنوان المختصَر، أو في مقدمته، أو فيهما؛ حتى لا يؤدي عدم التنويه به إلى طمس ذكره ونسيان أمره، في حين أن الجهد الأساسي هو له، لا للمختصر.

١٢ - عدم التغيير في ترتيب الكتاب الأصلي، وفي سياقه دون الحاجة إلى ذلك؛ لأن هذا وسيلة بل حيلة تؤدي إلى انتحال تأليف غيره، ونسبته إلى نفسه، وليس له فيه إلا تقديم المتأخر، أو تأخير المتقدم، أو العبث في سياقه، وهذا التغيير لا مسوغ له. فإن رام التسهيل، وتيسير الوصول إلى مسائله ومباحثه، فليجعل ذلك في فهارس مفصلة في آخر الكتاب.

١٣ - أن يبين عمله في الكتاب بياناً واضحاً، وطريقته في الاختصار، ومنهجه في ذلك، حتى يمكن الحكم على عمله بالصواب أو بالخطأ، ليبرأ صاحب الأصل من خطئه، ويخرج من عهدته، وكذلك ينبغي أن يبين مسوغات عمله واختصاره لهذا الكتاب.

١٤ - مراعاة الإيجاز والتحقيق في تكميل نقص الأصل،

وتتميم مباحثه: من ذكر الساقط، وملء البياض، وإكمال العبارات الناقصة، وغير ذلك.

١٥ - المحافظة على مزايا الكتاب الأصلي التي تميز بها عن المؤلفات الأخرى، وما يعد من خصائصه، فإن الاختصار إذا طمس هذه المزايا والخصائص فإنه يكون قد سلب الكتاب أكرم نفائسه.

١٦ - عدم التصدي لهذا العمل إن لم يكن قد تأهل له، فإن التأليف ليس تسويد الصحائف، وصرم الأوقات، وما كل رامي غرض يصيبه، وما كل دام جبينه عابد.

١٧ - عدم الوقيعة بالمصنف، أو الغض من قدره، أو غمزه، أو غمز كتابه، أو عيب طريقته، والاستخفاف بمنهجه، فإنه لا يعيب إلا معيب، ولا يغتاب إلا عاجز.

وأجرأ من رأيت بظهر غيب   على عيب الرجال ذوو العيوب

وكل اغتيابٍ جهد من لا له جهد.

إن من حق المصنف الدعاء له، والترحم عليه، وبيان خصائص كتابه، والتماس العذر له إن وقع له تقصير، مع الإنصاف وعدم الاعتساف.

١٨ - دراسة منهج المصنف دراسة عميقة؛ للتوصل إلى معرفة المقاصد الأساسية من تأليفه.

١٩ - تحقيق الأصل عند اختصاره، سواء أكان مخطوطاً أم مطبوعاً، ومقابلة نسخه إن كان له أكثر من نسخة، وذلك أن الاختصار لا يعني الإيجاز والحذف من الكتاب وحسب، بل من تمامه إكمال الكتاب، وتتميم النقص فيه.